

المنظمات غير الحكومية، الوطنية و الدولية في ظل العلاقات بين الدول



المؤلف: أمال خضراوي.

جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة – كلية الحقوق 1

khadraouiamel73@gmail.com



تاريخ الإرسال: 2024/ 08 /26 تاريخ القبول: 2024/09 /26 تاريخ النشر: 2025/ 12 / 06

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى إزالة الغموض عن مفهوم المنظمات غير الحكومية و ذلك عن طريق التطرق إلى نشأتها و مركزها القانوني، مروراً بتكوينها، خصائصها و المجالات التي تنشط فيها و أهدافها، إلى جانب التطرق إلى ما يسمى بالمجتمع المدني و وظائفه داخل المجتمع و طبيعة عالقته بالكيانات القانونية الدولية الأخرى و كذا تسليط الضوء على العلاقة الموجودة بين الجمعيات الوطنية بالجمعيات الدولية و الأجنبية، و نظراً لتزايد المنظمات الدولية غير الحكومية و باعتبارها من أشخاص القانون الخاص فإنها لا تخضع للسياسة الداخلية و العسكرية لأية دولة فهي تتمتع بحرية و لا تخضع إلا لإرادتها في تنفيذ أهدافها بل أصبحت تشارك الدول في صنع القرارات فيما يتعلق بإرساء المبادئ العامة سواء في مجالي القانوني الدولي الإنساني و حقوق الإنسان و الشعوب أو مجال مكافحة انتشار الأسلحة و كذا في مجال المساعدات الإنسانية .

الكلمات المفتاحية: المنظمات الدولية غير الحكومية، المجتمع المدني، المؤسسات العامة الدولية، التجمعات الدولية، القانوني الدولي الإنساني.

Abstract :

This text aims to clear up and debunk the purpose of non-governmental organisations serve through the study of their creation and legal status via their formation, specification, the fields related to their activities, and their goals.

Besides, considering the aspects of civil society and its functions relevant to this latter and the nature of their relations to the other

international entities. Thus, shedding a light upon the connection between the national associations with the foreign ones.

Due to the increase of international non-governmental organisations and them depending on private law, they don't rely on the internal policies and military regulations of any other country because they are free when it comes to achieving their aims. They get involved not only in the decisions that deal with implementing the general values if human international law but also human rights and the people or the spreading of weapons and humanitarian aid.

Keyword: international non-governmental organisations, civil society, international public institutions, international gatherings, human rights

المؤلف المرسل: أمال خضراوي، الإيميل: khadraouiamel73@gmail.com

مقدمة :

انتشر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين على المستويين المحلي و الدولي على حد سواء استخدام مصطلحين، و هما: المجتمع المدني و المنظمات الدولية غير الحكومية و ذلك للدلالة على تحقيق أهداف و طموحات المجتمع بعيدا عن الدولة و أجهزتها الحكومية.

يقدم مفهوم المجتمع الدولي إجابة عن العديد من المسائل، فهو الرد عن سلطة الحزب الواحد في الدولة الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة و هو الرد كذلك على بيروقراطية و كمرکز عملية اتخاذ القرار في الدولة الليبرالية، و هو الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية و هو أيضا الرد على دكتاتوريات العالم الثالث المتخلف من جهة و البنية العضوية فيه من جهة أخرى و نظرا لتراجع حكومات الدول في تلبية حاجيات مواطنيها سواء الكلاسيكية أو في مجال الحقوق و الحريات وقمع الشعوب في المطالبة في ذلك، فقط ظهرت هذه الكيانات كالمنظمات الدولية غير الحكومية والمجتمع المدني لخدمة الإنسان في شتى المجالات، إلا أنها أصبحت تأخذ حيزا في بعض

الأحيان أهم من الحيز الذي تتمتع به الدولة كشخص من أشخاص القانون الدولي العام.

ضاف إلى ذلك أن خاصية تشعب تكوين هذين الكيانين و المجالات التي تنشط بها أصبح من الصعب التحكم فيها و مراقبتها خاصة في مجال تمويلها بحجة توفير الخدمات و المساعدات للمحتاجين أو لتحقيق التنمية الشاملة.

و من هنا يمكن طرح الإشكال التالي: إلى أي مدى يمكن أن تتدخل المنظمات غير الحكومية بأنواعها في توجيه مسار المجتمع و التأثير في قرارات الدولة؟

1. الإطار النظري التأسيلي للمنظمات الدولية غير الحكومية

1.1. النوع و التباين في المنظمات الدولية غير الحكومية:

يتمثل التعريف أول مشكلة تعترض دراسة المنظمات غير الحكومية و يجمع الباحثون على صعوبة تعريف هذا النوع من المنظمات، و يرجعون ذلك إلى صيغة النفي التي تحملها التسمية "غير الحكومية" فيمكن لهذه التسمية أن تشمل أنواعا كثيرة من المنظمات المختلفة. تبدأ من الحركات الاجتماعية إلى مجموعات الضغط مرورا بالنادي الرياضية و أشكال أخرى من المنظمات المدنية.

وحتى في حالة اعتبارها جمعيات لا تتوخى الربح. منخرطة في نشاطات خاصة بالصالح العام، مستقلة عن الجهات الرسمية و المؤسسات بسبب أحد التعارف، فأن مشكلة التعريف تبقى قائمة كليا، ذلك أن دراسة الجمعيات التي لا تسعى إلى تحقيق الربح في 25 بلد أثبتت أن بعض الدول تتبنى تعريفا ضيقا لها بحيث يشمل أنواعا عدة من الجمعيات، في حين تتبنى أخرى تعريفا ضيقا لمفهوم "غير تجاري" لا يسمح بتصنيف غير عدد محدود جدا من الجمعيات.

و يعتبر Edward Hune أن هناك فرقا بين المنظمات غير الحكومية التي هي منظمات وسيطة تبحث في أشكال جديدة لدعم التمويل، و في أشكال

جديدة لدعم الجماعات و هي ذات علاقة بعملية التمويل، و بين المنظمات المختلفة ذات التكوين السلبي. (1)

2.1. تعريفها في التشريعات الداخلية:

يعرفها القانون المدني السعودي في المادة 60 بقوله "على المؤسسات السياسية أو الدينية أو العلمية أو الفنية أو الخيرية أو أي نشاط آخر لا يستهدف الربح، و تكتسب هذه المؤسسات الشخصية القانونية منذ تلك اللحظة التي يعبر فيها المؤسسون في وثيقة إنشائها عن إرادتهم في العمل بصورة مجتمعة."

و يعرفها قانون الجمعيات ذات الطابع غير السياسي الجزائري بأنها: "تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، و يجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين أو معنويون على أساس تعاقدية ولغرض غير مربح. كما يشتركون في تسخير معارفهم و وسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني و الإجتماعي و العلمي و الديني و التربوي و الثقافي و الرياضي على الخصوص، و يجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة و أن تكون تسميتها مطابقة له. و يلاحظ أن التعامل مع القطاع غير الحكومي بشكل عام مازال يسوده المعيار الوظيفي.

ففي مؤتمر منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة الذي عقد في غواتي مالا عام 1989. لمتابعة أعمال المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي و التنمية الريفية، تم تعريف المنظمات غير الحكومية بأنها هيئات مستقلة للتنمية، ذات تنمية اعتبارية تتيح لها الدخول في تعاقدات ملزمة يسمح بها القانون ويكون لها في الغالب هياكل محددة، و موارد مالية و بشرية تمكنها من تنفيذ برامج عمل لتحقيق أهدافها. (2)

ويعرفها البنك الدولي بأنها: "مؤسسات و جماعات متنوعة الاهتمامات مستقلة كلياً أو جزئياً عن الحكومات، و تتسم بالعمل الإنساني و التعاوني، و ليس لديها أهداف تجارية. " أما منظمة الأمم المتحدة فتأخذ و تتوجه إلى الأخذ

بتعريف مرن لعمل المنظمات غير الحكومية مع اقتراح وضع قواسم مشتركة يمكن أن تحدد عملها من قبيل التضامن و التكامل و العدل الإجتماعي.....(3)

3.1. أنواع المنظمات غير الحكومية:

انعكست صعوبة وضع تعريف للمنظمات غير الحكومية على وضع تحديد لها أو تبني معيار واضح لتقسيمها. و مع ذلك أمكن اعتماد معيارين هما:

1.3.1 المعيار الجغرافي:

يتعلق بالنظام المكاني الذي تمارس فيه المنظمة نشاطها، و انطلاقا من هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من المنظمات غير الحكومية.

- المنظمات غير الحكومية الوطنية:

و تتميز هذه المنظمات بأنها تعمل و تمارس نشاطها داخل نطاق محدد هو إقليم الدولة الذي نشأت المنظمة في نطاقه، و ألا يشترك في تأسيسها كمبدأ أشخاص أجانب، و أن كان يمكن لهؤلاء الانضمام إلى عضويتها العادية، و يخضع النظام القانوني لهذا النوع من المنظمات غير الحكومية إلى القانون الداخلي للدولة المعنية.

- المنظمات غير الحكومية الدولية:

و يتميز هذا النوع بأنها تعمل و تمارس نشاطها عبر حدود الدول، أي أكثر من دولة، أو في مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى أنها تضم في عضويتها أشخاص طبيعية أو معنوية ينتمون إلى جنسيات مختلفة، و يخضع هذا النوع من المنظمات غير الحكومية إلى القانون الوطني و القانون الدولي في وقت واحد على ما سنرى فيما بعد. (4)

2.3.1 المعيار الوظيفي:

و يتعلق بالأنشطة التي تمارسها المنظمات غير الحكومية، و تبعا لهذا المعيار يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من هذه المنظمات هي:

- النوع الأول خيرية:

و هي المنظمات التي تقوم بأنشطة خيرية، و أنشطة الرعاية الإجتماعية التي تهدف إلى مساعدة الفئات المحتاجة و تندرج غالبية المنظمات غير الحكومية في مختلف الدول إلى هذا النوع من المنظمات.

- النوع الثاني تحقيق التنمية:

وهي المنظمات التي تقوم بأنشطة تستهدف المشاركة في تحقيق التنمية، و محورها هو كسب الفرد و الجماعات من خلال التعلم و التدريب و التنظيم قدرة أكبر على الإنتاج و يتعدى ذلك إلى تسويق الإنتاج في بعض الأحيان.

- النوع الثالث تأهيل المواطن:

وهذه المنظمات التي تقوم بأنشطة تستهدف إعداد المواطنين لقيام بدور ايجابي في اتخاذ القرارات في المؤسسات المحلية و الوطنية و الدولية. و يشمل هذا النوع النشاط السياسي المباشر الذي يمارس عادة داخل الدولة.

4.1. خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية:

هذه المنظمات تتمتع بحرية تنفيذ أو عدم تنفيذ السياسات أو التوجيهات الحكومية، أو سياسات وتوجيهات المنظمات الدولية الحكومية و لا يقيد من هذه الحرية سوى إرادة المنظمة الدولية غير الحكومية ذاتها.

- تتميز المنظمات الدولية غير الحكومية بالسرعة في عملها، فهي تعمل بعيدا عن الإجراءات البيروقراطية الوطنية والدولية التي تحصل عليها من فروعها المحمية و الدولية بصورة غير رسمية من الدبلوماسيين و الموظفين الدوليين.

- تعتمد المنظمات الدولية غير الحكومية في بنيتها على هياكل تنظيمية بسيطة تتفق و طبيعة عمل هذه المنظمات التي لا تستهدف الربح.

- يمكن لمنظمة دولية غير حكومية تعمل في مجال التنمية أن تتعرف و تعبر عن حاجات السكان أفضل من غيرها من التنظيمات الأخرى و بوصفها همزة وصل بين المستفيدي من نشاطها و بين العالم الخارجي فإنها تقوم بجلب خبرات جديدة، بهدف تحفيز السكان على نحو ما يتماشى مع معتقداتهم وتقاليدهم الثقافية.

- تستند العضوية و التوظيف الإداري في هذه المنظمات إلى مفاهيم التطوع و التضامن، و ليس التطلع إلى تحقيق الربح أو المزايا الوظيفية، فهي تقوم على الإقناع الشخصي و الأخلاقي و الرغبة في تقديم المساعدة للآخرين و خدمتهم.
- تتميز هذه المنظمات بقدرتها على الحركة، و التطور و التجديد و تقديم المساعدات المباشرة بصورة تسهل و تيسر تحقيق أهدافها.
- تملك المنظمات الدولية غير الحكومية القدرة على التأثير في الرأي العام، في الدول التي تمارس فيها نشاطها، و قد تمكنت في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان و عمليات التنمية، أن تجمع الأموال من المتبرعين و إنشاء صناديق تتولى الإنفاق على مثل هذه الأنشطة.
- تستطيع هذه المنظمات بها لديها من تأثير أن تعدل أو تغير من توجيهات الحكومة أو البرلمان، ففي مجال حماية البيئة استطاعت هذه المنظمات أن تلعب دورا تشجيعيا و علاجيا، فقد قامت بلفت انتباه منظمة الأمم المتحدة للمشاكل الدولية التي تستدعي اتخاذ إجراءات على مستوى دولي.
- تقوم بعض المنظمات الدولية غير الحكومية بأداء خدمات تستهدف علاج أوجه القصور في الخدمات العامة مثل تقديم الرعاية الطبية و الأدوية للأشخاص اللذين لا يتمتعون بالتأمين الصحي الكافي أو للقيام بتطوير الخدمات القائمة بالفعل.
- تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بالدفاع عن الحريات العامة، فعلى سبيل المثال تقوم بتعزيز حقوق الإنسان و مركز المرأة و حماية البيئة و حركة السلام، و في هذا تمارس دورا مؤثرا في الرأي لعام، و ضغوط على الأوساط المسؤولة من أجل التغيير و التطوير.
- من خلال نشاطها التطوعي و روح الفريق الواحد و العمل الجماعي و المبادرات الشخصية و التضامن و حماية الضعفاء و الأقليات، تتمكن من إقامة جسور للتعاون حتى مع الأعداء. (5)

2. العلاقة بين المنظمات الدولية غير الحكومية و بين غيرها من الكيانات القانونية الدولية:

1. 2. العلاقة بين المنظمات الدولية غير الحكومية والدولة:

تحتل هذه المنظمات في الدول المتقدمة مكانة هامة نظرا لأن هذه المنظمات تتكون عادة من تجمعات اجتماعية و وظيفية و دينية و سياسية تؤثر في الانتخابات، و بالتالي في تشكيل الحكومة و على الرغم من استقلال المنظمات الدولية غير الحكومية عن الدولة، إلا أنها تلتزم بمراعاة قوانين الدولة التي تنشأ فيها، و قوانين الدول التي تمارس نشاطها فيها، و تقوم الدولة عادة بمنح هذه المنظمات مجموعة من التسهيلات و الإعفاءات الضريبية، و هذه المسائل تختلف من دولة لأخرى.

و يتأثر إستقلال المنظمات الدولية غير الحكومية بعدد من الظروف أو الأسباب من أهمها:

- درجة الإشراف و التسهيلات المالية التي تقدمها الدولة لهذه المنظمات.
- العلاقة بين القادة السياسيين في الدولة، و قادة المنظمات غير الحكومية.
- مدى التعاون بين المنظمات الدولية غير الحكومية من الناحية السياسية و الإيديولوجية.
- الضغوط التي تمارسها الدولة من أجل إخضاع هذه المنظمات لتوجيهاتها.
- طبيعة النظام السياسي السائد في الدولة و مدى احترامه للحريات المهنية.
- مدى أهمية نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية للدولة.

و لتوضيح حقيقة العلاقة بين المنظمات غير الحكومية و الدولة، نستعرض النماذج التالية:

1.1.2. المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان:

يعمل هذا النوع من المنظمات من أجل تعزيز و حماية حقوق الإنسان وذلك من خلال إعداد التقارير و الوثائق بهدف كشف مخالفات الحكومات و عرضها على الرأي العام. و يتضح من ذلك أن هذا النوع من المنظمات تقوم

بلغت نظر الدول إلى مدى التزامها بالاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.
(6)

2.1.2. المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بتطبيق القانون الدولي الإنساني:

يعمل هذا النوع من المنظمات بسورة مستقلة و محايدة عن الدولة. و لا تلجأ إلى انتقاد الحكومات بصورة علنية أمام الرأي العام و تقوم بالتدخل في مناطق النزاعات المسلحة لمراقبة مدى احترام القانون الدولي الإنساني من قبل الدول(7).

3.1.2. المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالتنمية:

لتأمين علاقتها مع المنظمات الدولية غير الحكومية تلجأ إلى العديد من الأدوات التنظيمية أذكر منها:

- خضوع هذا النوع من المنظمات لرقابة أمنية صريحة أو ضمنية، وتقوم الحكومة بفرض الرقابة على تكوين هذه المنظمات، وذلك بإعطاء الجهة الإدارية المختصة حق الاطلاع على مختلف الوثائق والمستندات التي تحتفظ بها المنظمة و فحصها، بهدف التحقق من مدى تقيدها بالقوانين و الأنظمة التي تقوم عليها هذه المنظمات.

- الحق في حضور ممثلي الحكومة اجتماعات مجلس الإدارة و الجمعية العامة، إلى جانب تعيين الجية الإدارية لأعضاء يمثونها أو يمثون الجيات المعنية في مجلس الإدارة.

- حق الإدارة في الرقابة اللاحقة على نشاط المنظمة بمعنى إعطاء الإدارة سلطة التدخل في قرارات المنظمة بعد صدورها، سواء بالإلغاء أو التعديل أو وقف تنفيذها.

- سلطة الإدارة في حل المنظمة أو دمجها في منظمات أخرى أي إنهاء الوجود القانوني و المادي لمثل هذه المنظمات بموجب قرار إداري، الأمر يؤدي إلى

الإخلال بالتوازن بين السلطة وعمل المنظمات ذات الطابع الإجتماعي و الديني و الثقافي... الخ. و يضع هذه الأخيرة في موضع التابع للحكومة. و تسمح القوانين المنظمة لنشاط المنظمات غير الحكومية بأن تقوم بالتشاور فيما بينها و تبادل المعلومات من خلال تنظيم اجتماعات بالتعاون مع الدولة أو بعيدا عنها، ففي فرنسا لجأت المنظمات غير الحكومية إلى تكوين مؤسسات و تجمعات تضم معظم المنظمات غير الحكومية الموجودة في فرنسا، و توجد إدارة التعاون غير الحكومي في وزارة التعاون و التنمية ووزارة الخارجية تقوم بالتنسيق بين المنظمات غير الحكومية و الدولة و تعزيز دورها و تضامنها على مستوى الدولي، و يتم التنسيق من خلال لجنة التعاون و التنمية التي تضم ممثلين من هذه المنظمات و المسؤولين في الوزارات المعنية. و تنتهي اجتماعات هذه اللجنة عادة بقيام الحكومة بتقديم القروض و التسهيلات المالية و غيرها للمنظمات غير الحكومية لمساعدتها على أداء نشاطها في مختلف مجالات التنمية.

2.2. العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية:

العلاقة هي علاقة تكامل، فقد منحت العديد من المنظمات الدولية الحكومية المركز الاستشاري لمجموعة من المنظمات الدولية غير الحكومية من أجل التشاور و تبادل المعلومات، و تبعا لذلك يمكن للمنظمات الدولية الحكومية أن تطلب من هذه المنظمات إعداد دراسات، و تقديم تقارير، و يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تبادر من تلقاء نفسها بالقيام بمثل هذه الدراسات و تقديم التقارير اللازمة للمنظمات الحكومية قبل أن تطلبها هذه الأخيرة، و تسمح المنظمات الدولية الحكومية للمنظمات غير الحكومية بحضور المناقشات و التعبير عن وجهة نظرها شفاهة أو كتابة، كما يمكن أن تطلب منها أن تساهم في أنشطتها وفي البرامج التي تقوم بتنفيذها.

و يعد منح المركز الاستشاري لهذه المنظمات اعترافا دوليا بوجود هذا النوع من المنظمات، و بقيمة مساهمتها في التعاون و التضامن الدولي و التي

عبر عنها الأستاذ Bettati في كتابه بأنها تعد بمثابة علاقة مميزة لمصادقتها الدولية.

و منه تجدر الإشارة إلى أن الذي يستفيد من المركز الاستشاري هي بعض المنظمات الدولية غير الحكومية و ليس جميعها، و يخضع هذا المركز و إجراءات ممارسته و إيقاف التمتع به لقرار يصدر من المنظمة الدولية الحكومية.⁽⁸⁾

3.2. العلاقة فيما بين المنظمات الدولية غير الحكومية:

لا تقوم العلاقة فيما بين المنظمات الدولية غير الحكومية إلا باتفاق إرادة هؤلاء، و ذلك بسبب الاستقلال الذي تتمتع كل منظمة و ذاتيتها و بناء على ذلك يمكن أن يتم التعاون فيما بين هذه المنظمات و بصورة منتظمة -على الصعيد الإقليمي و العالمي- من أجل تنسيق الخطط و تنفيذ البرامج و تبادل المعلومات و العمل معا بصورة مشتركة من أجل الاستخدام المشترك و للموارد و الأموال و تقديم نظم و إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية و أنشطتها، و هناك عدة تجمعات دولية تقوم بهذا الدور من أهمها: مؤتمر المنظمات الدولية غير الحكومية و مجموعة أخرى من التجمعات المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، و نعالج بإيجاز بعض هذه التجمعات.

1.3.2 مؤتمر المنظمات الدولية غير الحكومية: أنشئ المجلس الدولي للمكاتب في العام 1962 بنيف على اثر تزايد المنظمات الدولية غير الحكومية و يعد هذا المجلس التجمع الرئيسي للمنظمات الدولية غير الحكومية من أجل تحقيق الاتصال بين هذه المنظمات بغرض التشاور و التعاون في مجال المساعدات الإنسانية و التنمية، وكان هذا المجلس يضم إلى غاية عام 1991، 82 منظمة دولية غير حكومية من جميع قارات العالم وهي المنظمات المهتمة بحماية اللاجئين و المهاجرين والأشخاص الذين ليس لهم وطن، و بالأمر المتعمقة بالإغاثة و الكوارث العامة و التنمية المستدامة.

و يتكون هذا التجمع من ثلاث مجموعات عمل:

المجموعة الأولى: تهتم بموضوعات التنمية و البيئة و السكان.

المجموعة الثانية: تهتم بموضوعات التنمية المنظمة

المجموعة الثالثة: و تهتم بموضوعات اللاجئين و المهاجرين و اللذين ليس لهم وطن.

2.3.2. التجمعات الدولية الأخرى: تطورت المنظمات الدولية و الوطنية غير الحكومية، فأصبحت تكون مؤسسات لها إطارها التأسيسي و أهدافها الذاتية و قواعد تعمل بموجبها و زاد عددها و تأثيرها على القرارات الدولية و نظرية القانون الدولي، و أصبحت قريبة من مركز القرارات بالخصوص في الدول المتقدمة ديمقراطيا. فأصبحت تملك كل منظمة مهارات و قدرات جعلتها تشارك الدول و المنظمات الحكومية في عملية صنع القرار و إرساء المبادئ العامة و القواعد الأساسية المكونة لها يجب أن يكون عليه سلوك الدول اتجاه بعضها البعض أو اتجاه المنظمات الدولية.⁽⁹⁾

خاتمة:

عرفت المادة 39 من قانون الجمعيات الأجنبية بأنها كل جمعية مهما يكف شكليا أو هدفها يوجد مقرها في الخارج أو يكون مقرها داخل التراب الوطني و يسيرها أجنبيا كليا أو جزئيا، و هو ما يدل على أن المنظمات الأجنبية غير الحكومية لها نفس مميزات الجمعيات و لها مقر اجتماعي بالخارج أو بالجزائر، و يخضع تكوينها لاعتماد وزير الداخلية مسبقا، وتؤكد المادة 48 من قانون الجمعيات بأن وزير الداخلية يمكنه تعليق الإعتمادات الممنوح لهذه الجمعيات أو سحبها منها إذا كانت تمارس أنشطة أخرى غير الأنشطة التي تضمنها قانونها الأساسي و الاعتماد، أو تلت بالنظام العام و الآداب العامة أو النظام التأسيسي القائم أو سلامة التراب الوطني و الوحدة الوطنية و دين الدولة و اللغة الوطنية، كما أن قانون الجمعيات في الجزائر لم يشر إلى عدم تمكين الجمعية الأجنبية القيام بأي نشاط في الجزائر إلا بعد التأشير على قانونها الأساسي من طرف وزير الداخلية و إبداء رأي وزير الخارجية.

قانون الجمعيات في الجزائر لا يسمح بتشكيل الجمعيات بشكل حر و وضع شروطا حول كيفية إيداع المؤسسين تصريح تأسيس الجمعية لدى والي ولاية

مقر الجمعية أو لدى وزير الداخلية حسب الاختصاص، و اشترط قانون الجمعيات ضرورة استلام وصل تصريح التأسيس من السلطة العمومية المختصة خلال 60 يوم من تاريخ الإيداع و إشتراط القيام بإجراءات الإشهار على نفقة الجمعية في جريدة يومية إعلانية واحدة على الأقل ذات توزيع وطني. ومن سمات قانون الجمعيات في الجزائر أنه فرض مراقبة السلطة المختصة لمدى توافر الشروط في الأعضاء و المؤسسين و مدى تعارض نظامها التأسيسي مع بعض الحالات و مراقبة إجراءات التسجيل خاصة المدة و النفقات و عدد أعضاء المؤسسين و نوع الإجراءات الإدارية و القانونية التي تتخذ ضد الجمعيات. و من شروط تأسيس الجمعيات يجب أن يتضمن الملف قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين و الأعضاء الهيئات القضائية و توقعاتهم و حلالتهم المدنية، و وظائفهم و عناوينهم الشخصية فضلا عن نسختين مطابقتين للأصل من القانون الأساسي و محل الجمعية العامة التأسيسية.

التهميش:

¹ -Adma Dieng.societe civil et culture democratique ou du renforcement de la democratie a travers les. publie article l'homme de droits في المجلة

الدولية للصليب الاحمر عدد 822 1991 ص 89

² - سعد الله. المرجع السابق ص 25 . سعيد سالم جويلي . المرجع السابق ص 42.

³ - سعد الله . المرجع السابق ص 25. سعيد سالم جويلي. المرجع السابق ص 42

⁴ - هيثم مناع. المنظمات العربية غير الحكومية. اساس البناء الديمقراطي والمدني مقال منشور في 1999 في الموقع الالكتروني الانترنت w.w.w.haytamanna.net

⁵ - نجوى سمك وصديقي عابديف المرجع السابق ص -28

⁶ - عروس الزوبير. المنظمات. العاملة في ميدان حقوق الإنسان المعهد العربي لحقوق

الإنسان تونس 2004 ص 65.

⁷ - سعد الله -المرجع السابق ص 23 - سعيد سالم جويلي المرجع السابق ص 35

⁸ - سعد الله -المرجع السابق ص 24 - سعيد سالم جويلي المرجع السابق ص 36

9- سعد الله -المرجع السابق ص26 - سعيد سالم جويلي المرجع السابق ص 38

المراجع:

1. الدكتور سعدالله - المنظمات غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور. دار هومة الجزائر 2009.
2. الدكتور سعدالله . والدكتور بن ناصر احمد قانون المجتمع المدني. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005 البعة الثالثة.
3. سعيد سالم جويلي. المنظمات غير الحكومية في القانون الدولي دار النهضة العربية القاهرة بدون تاريخ.
4. نجوى سمك - دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة الخبرتان المصرية الليبانية مركز الدراسات الاسيوية بيروت.
5. هيثم مناع المنظمات العربية غير الحكومية في اساس البناء الديمقراطي والمدني. مقال منشور عام 1999 في موقع w.w.w.haytammana.net
6. محمد الطراونة. دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الانسان في 23/9/2007 مقال منشور في موقع مركز الدراسات حقوق الإنسان.
7. عروس الزويبر المنظمات العاملة في ميدان حقوق الإنسان المعهد العربي لحقوق الإنسان تونس 2004.
8. تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الصادر عن الدورة الرابعة المنعقدة بين 9 - 10 اكتوبر 2002 روما.
9. Adma dieng. societe civil et culture dimocratique ou du renforcement de la dimocraties a travers le droits de lhomme article publier في مجلة الصليب الحمر الدولي.
10. قانون 31/90 الصادر في 1990/12/24 المتعلق بقانون الجمعيات.
11. المرسوم الرئاسي رقم 217/03 المؤرخ في 2003/05/19 المتضمن الاعتراف بطابع المنفعة العمومية للجمعية الوطنية للكشافة الاسلامية الجزائرية.